

هذه النسبة المتعطل الحق تعالى للعباد كما ذكر ذلك في هذا الخطاب والتكليف  
ومباهة الحسن وكان لا يوثق بالحق في شيء وقد اطل الشيخ الكلام على ذلك في  
الباب السادس وما بين ما بين **وسوء** سيدك على الحق صرحه الله  
يقول العبد محل الظهور والافتعال كما بالذي يخرج منه الناس فليس الناس  
مؤاخذ من نفس الباب وانما ظهورهم منه لا غير الافتعال في الظاهر اوب  
الحركة في الزمانية المستوية اذ لا يكون كلاما مسترة وهو العاقل من خلقها  
بهذا المستر فيقول بان الله تعالى هو العاقل وهم المعتزلة رقوم  
بشهادته ويشهدون وهم الجبرية غلب عليهم شهود الفعل به وجبه ولو يتبع  
نظيره حتى يضيغوه للعباد كما اضاف الحق تعالى فاخطوا والشريف وفوقه لا  
يشهدون ويشهدون وهم الاشعية منهم حجاب القول بالكسب عن المشهود  
وكل من هؤلاء الطوائف الثلاث على بصيرة غشاة ولا تزول عنهم تلك الغشاة  
الا بالكشف قال وينبغي ان يقال العبد مجبور في غير اختياره وان كان ذلك  
القول صحيحا لان خبره اوب ويرجع الى الجبر اقامة الجبر على الحق في وعلا  
انتهى وسببنا في بسط ذلك في البحث عقبه **وقد** في باب الاسرار من  
الفتوحات ما طلب الحق تعالى من عباده الفهم ليسنجبوا به في عبادتهم وعزها  
الا ليدبهم في غيرهم عن الاستقلال بالافعال وكان الامام الجليل  
اسعده بقول اياك ان تقف في حصة شهود الفعل به وجبه دون عبادته  
فتقع في مواء من التلف ولا ترى للمع ذلك نظذ بنا فهنالك مع المالكين  
في ذلك هذه السرايع كلما انتهى **فان قيل** فما منشأ الخلاف في السببية  
**فالجواب** كما قال الشيخ في الباب الخامس والستين ان منشأ الخلاف  
بينهم كونه لم يدر الماذا يرجع ذلك التلويح هل هو لكونه قادرا او لكونه  
مختارا وان كان عليه قول بعضهم هو مجبور في اختياره ولكن بذلك القدر من  
التكليف الذي يحرمه من نفسه صح ان يكون مكلفا ولهذا قال تعالى لا يكلف الله  
نفسا انا تاها فقد اعطاها المراد جوديا ولا يقال اعطاها لاشيء  
وه في الباب الاحد والستين وثلاثمائة في قوله تعالى لم تقنلوه

دكن

ولكن الله قتلهم وما آمنتم به وما آمنتم به ولكن الله قتلهم وما آمنتم به  
القتل الذي من نفاذ عنه ثم انهم لم يثبت على الاثبات في عاقبة الحق اثباتا  
بقوله ولكن الله قتلهم ويقوله ولكن الله قتلهم فما اشرف وما افسح ما  
اثبت لعين واحدة وايضا ذلك ان الله تعالى قال فاقتلوا المشركين فاظفر امره  
وامرا وما مورى في هذا الخطاب فلما وقع الامتنان وظفر القتل بالفعل من عيان  
المحدثات تانها انتم الذين قتلتموهم بل اننا قتلتموهم فانهم لنا بمنزلة السبب لهم  
واي انه كانت للقتل في ان القتل يقع في المقبول بالالات ولم تقبل فيها  
القاتلة بل الضارب هو القاتل فذلك الضارب بالنسبة اليها ليس هو  
القاتل له مثل السيف بالنسبة اليه هو الفاعل وذلك في باب الاسرار  
ما جعل من قال ان الله تعالى بافضل بالاله وهو بافضل من قتلوه ولكن الله  
قتلهم وما آمنتم به وما آمنتم به ولكن الله قتلهم فما اشرف وما افسح ما  
الجب الحجاب فالسيف هو الله العبد والعبد والسيف اله له وفيه  
الباب الحسنيين ما كلفنا الابدان جعل لنا قدرة في خدائهم في نفوسنا فغيرها  
العبارة واذا فقدت فله يكلفنا كما لم يكلف الزمن القيام في الصلاة وهذه  
القدرة هي التي اظهرها الفخر الاله في الانسان بواسطة الملك فلو لا هذه  
القدرة ما نوجه علينا التكليف ولا قيل لاحد اقل اياك نستعين فان في  
الاستعانة اثبات حجاب من الفعل للعبد فضلا عن المعتزلة في اضافة الافعال  
الى العبد من وجه واحد بدليل شرعي واخطات في اضافتها الافعال اليه بحكم  
الاستقلال اصدقت الاشعية في اضافتها الافعال الى الله خلقا والى العباد  
كسائر الوجوه بدليل شرعي وعقل انتهى **وقد** في الباب الثالث  
والستين من الفتوحات اتفقوا على انهم على خلق القدرة المقارنة للفعل  
من العبد لله وجبه وانما ليست مركب العبد ولا من خلقه فكل انسان معه  
اختيارا بل له من نفسه لاختيارا استقلاله وفيه في باب الاسرار ما  
القدرة بصره الا واعطاهم الا شراك في امره لم قال لا قدرة في العبد الا  
فقدرة الاجبار وكان ممن نكث والحق تكليفه الحق تعالى للعبث انتهى وفيه